الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.26

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
18 June 2004
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الأربعاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد راوبنهايمر . . . . . (جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية:

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ز) السلع الأساسية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-59729 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع قرار بشأن الإدارة العامة والتنمية (A/C.2/58/L.23)

١ - **السيد بنملوك** (المغرب): قدم مشروع القرار A/C.2/58/L.23 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والمكسيك، ولفت النظر فيه إلى اعتماد الميثاق الأيبيري - الأمريكي للخدمة العامة، وتقرير المنتدى العالمي الرابع المعني بإعادة تحديد دور الدولة، المعقود في مراكش (بالمغرب) يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وكذلك عرض حكومة المكسيك استضافة المنتدى القادم في مكسيكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

مشروع قرار عن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (A/C.2/58/L.24)

٢ - **السيد بنملوك** (المغرب): قدم مشروع القرار A/C.2/58/L.24 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن أبرز ما فيه، في جملة أمور، التقرير المقدم من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثالثة عشرة، والقرارات التي اتخذتها هذه اللجنة، ومنها قرار بتغيير اسمها إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والارتياح المعرب عنه لعقد المؤتمر الرفيع المستوى القادم المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مراكش (بالمغرب)، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع) (A/58/15 (Part I)، A/58/15 (Part II)، A/58/15 (Part III)، A/58/15، A/58/15 (Part IV)، A/58/15 (Part V)، A.58/154، A/58/204، A/58/301، A/58/414، A/C.2/58/9

(ز) السلع الأساسية (تابع) (A/58/204، A/58/401)

٣ - **السيد بوسينا** (الكونغو): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأكد، فيما يتعلق بالبند ٩١ (أ) من جدول الأعمال، أنه يجب أن تيسَّر للبلدان النامية فرص الوصول إلى الأسواق، وأن توفر لها المساعدة التقنية لدعم صادراتها. وقد حدد المجتمع الدولي الطريق، تشجيعا لقيام نظام تجاري متعدد الأطراف قادر على دعم التنمية وتحقيق أهداف الألفية. وهذا يستدعي إرادة سياسية حازمة من جانب الدول، ولا سيما البلدان المتقدمة. وفي هذا السياق، لا يمكن إنكار أهمية مؤتمرات مونتيري وجوهانسبرغ والدوحة، ولا أهمية الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، حيث أدلت الدول الأعضاء المختلفة ببيانات لا بد من تحولها إلى نتائج. والمؤسف أن اجتماع كانكون يعد تراجعا عما اتُفق عليه في الدوحة، وهو عدم معالجة المسائل الهامة ذات الصلة بالوصول إلى الأسواق والزراعة والإعانات بطريقة تضر بالاقتصاد العالمي والبلدان الأقل نموا التي تعتمد على التجارة في السلع الأساسية.

٤ - إن إلغاء البلدان المتقدمة للإعانات الهائلة التي تدفعها لمنتجاتها سيزيد بمقدار ٤٠٠ ٠٠٠ مليون دولار إيرادات البلدان النامية في عام ٢٠١٥. ويثني وفد الكونغو على قرار فرنسا منح معاملة تفضيلية لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء دون انتظار لاستئناف المفاوضات. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول تسوية المسائل المتعلقة بالحواجز التجارية وتدابير

مكافحة الإغراق والفساد، حتى تعود التجارة الدولية بفائدة حقيقية على البلدان النامية. وينبغي لمنظمة التجارة العالمية، من ناحيتها، أن تعمل بنشاط على تيسير استئناف المفاوضات في أقرب وقت، لتحسين القواعد المتعددة الأطراف التي تنظم التجارة الدولية، والوصول بذلك إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - **السيد رمضان** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن التجارة الدولية والتنمية يجب أن تحظيا من الدول باهتمام فائق، لأهميتهما في خلق العمالة. ولذلك يتعين تطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في شتى المحافل والمؤتمرات المعقودة بهذا الشأن، بمشاركة جميع الدول، والمنظمات الدولية، والقطاع العام، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، وكيانات أخرى.

٦ - وإزاء الإخفاق في كانكون الذي أطاح بتطلعات البلدان النامية، حث المتكلم البلدان المتقدمة على إظهار مزيد من المرونة في المؤتمر القادم الذي سيعقد في جنيف، وتقديم المزيد من المساعدات إلى أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا، من خلال تدفقات رؤوس الأموال، وتدابير التخفيف من عبء الديون، والوصول الميسّر إلى الأسواق، حتى تتمكن هذه البلدان من التغلب على مشاكلها والاندماج بشكل كامل في الاقتصاد العالمي. وستتمكن هذه البلدان، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من التصدي لمسائل شتى في مجال التجارة والاستثمار وبناء القدرات، ومواجهة آثار العولمة.

٧ - وفي ضوء الوضع الحرج لأسواق السلع الأساسية، وهي مصدر الدخل الوحيد للكثير من البلدان النامية، ومنها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية، فإن تشكيل فريق الشخصيات البارزة المعني بدراسة تقلبات الأسعار وعدم الاستقرار الذي يؤثر في هذه الأسواق يعد أمرا إيجابيا للغاية. وستحسن اللجنة الثانية صنعا إذا وضعت في اعتبارها اقتراحات هذا الفريق عند بحث مشكلة السلع الأساسية واتخاذ تدابير بشأنها.

٨ - إن النظام التجاري الدولي يجب أن يكون مفتوحا أمام جميع الدول في إطار المساواة، وأن يراعي مصالح جميع الشعوب، ولكن التدابير الأحادية الجانب التي يفرضها بعض الدول، كالجزاءات والحصار وتجميد الأصول والحظر، على نقل التكنولوجيا تؤثر سلبا على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان المتضررة، وتزيد من تفاقم وضعها المالي الهش بعرقلة الاستثمارات وتعويض عملياتها الإصلاحية. إن ليبيا، التي خبرت في الصميم هذا الوضع الذي يؤثر أيضا على المؤسسات الليبية وغيرها من المؤسسات التي لديها خطط للاستثمار في ليبيا، ترى أن من قبيل انتهاك القانون الدولي هذه التدابير وأي تدابير أخرى تتعدى على سيادة البلدان النامية وتعرقل ممارستها الكاملة لحقوقها السياسية، ومنها الحق السيادي في اختيار حكومتها ونظامها السياسي. وحث المتكلم المجتمع الدولي على إدانة هذه التدابير، وبصفة خاصة التدابير الأحادية الجانب المفروضة على البلدان النامية، وعلى المطالبة بإلغائها.

٩ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بهذا البند، وأكد أن إخفاق كانكون يأتي في وقت حاسم في المفاوضات المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، وهو ذو أهمية كبيرة لدى بلدان الجماعة الكاريبية. إن بلدان الكاريبي، رغم خيبة أملها إزاء قلة الاهتمام الذي أبدي في كانكون بمسائل أساسية من قبيل برنامج العمل المتعلق بالاقتصادات الصغيرة، والمعاملة

الخاصة والمتميزة، والخدمات، ووصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، ما زالت تصر بشدة على أن تكون مصالح وشواغل البلدان النامية مدار الأنشطة الجارية لاستئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

١٠ - إن الاقتصادات الصغيرة في الكاريبي، رغم اعتمادها على عدد محدود للغاية من السلع الأساسية وضعفها إزاء الاضطرابات الخارجية، قد اتخذت تدابير لزيادة مقاومتها وقدرتها على المنافسة، من خلال سياسات حكيمة في مجال الاقتصاد الكلي، ومبادرات للتكامل الإقليمي. على أن القرارات التي تماثل القرار الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية مؤخرا بشأن الموز تشير إلى أن تقييد أو إلغاء الاتفاقات التجارية التفضيلية يؤثر بشدة على هذه الاقتصادات. ولذلك يجب على هذه المنظمة أن تتقدم بشكل عاجل بتوصيات وتدابير محددة لضمان المشاركة الفعلية لهذه الاقتصادات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، كتلك الواردة في الفصل الرابع من الاتفاق العام بشأن التجارة والخدمات.

١١ - إن الجماعة الكاريبية من ناحيتها توصي بما يلي لتحقيق المشاركة الفعلية للاقتصادات الصغيرة: أولا، يجب أن تكون المعاملة الخاصة والمتميزة أداة أساسية للتنمية، حتى تتعهد الاقتصادات الصغيرة بالتزامات تتناسب وقدرتها على التكيف، ومستوى تنميتها، واحتياجاتها المالية والتجارية، وقدراتها المؤسسية والإدارية. ويجب التفاوض بشأن التسهيلات حسب كل مسألة وكل منتَج، مع استثناءات في حالات محددة، لتصحيح الاختلالات وتجنيب هذه الاقتصادات التعرض الحتمي لعدم الوفاء بالاشتراطات أو الآجال. وثانيا، فإنه نظرا إلى الحجم الضئيل للمؤسسات والإنتاج والسوق في الاقتصادات الصغيرة، فإنها يجب أن تتاح لها فرصة أطول للتكيف، للحد من الحماية والدعم الموفرين لقطاعات التصدير فيها. ولذلك فإن تطبيق القواعد والأنظمة يجب أن يدرج بشكل متدرج وغير متماثل، وخصوصا فيما يتعلق بالتجارة في المنتجات الزراعية، وبالذات في المنتجات الغذائية. وثالثا، يتعين على الأونكتاد تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال استراتيجيته للتعاون والمساعدة التقنية، ومساعدة الاقتصادات الصغيرة على تنفيذ إجراءات التكيف الهيكلي والمؤسسي والتشريعي المطلوبة، والوفاء بالالتزامات والتعهدات المقطوعة بموجب مختلف الاتفاقات الدولية، وتعزيز قدراتها المؤسسية، وبوجه خاص قدرتها على التفاوض، حتى تستطيع التغلب على الصعوبات الإدارية والمالية والمؤسسية التي تمنع استخدامها الفعال لآلية تسوية المنازعات.

١٢ - وهناك جانب مهم آخر بالنسبة إلى الجماعة الكاريبية، وهو الاشتراك في اجتماعات خبراء الأونكتاد، فهذا أمر مفيد للتوطيد المؤسسي والاستجابة لشواغل البلدان النامية. وجدير بالذكر، في هذا الصدد، قرار مجلس التجارة والتنمية بشأن تمويل مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء هذه، فهو قرار لا بد من أن يفتح المجال لحل دائم يكفل تمويل هذه المشاركة بشكل قابل للتنبؤ به.

١٣ - ومن أكثر المسائل إلحاحا في مجال التجارة والتنمية تطور تجارة السلع الأساسية وعواقبه الخطيرة على البلدان التي تعتمد على هذه السلع، ولا سيما بلدان الجماعة الكاريبية التي يقلقها بوجه خاص فقد الدخل، وحصة مشاركتها في الأسواق العالمية لتصدير السلع الأساسية. وفي الوقت الراهن، فإن أسعار أهم سلع التصدير الأساسية بالمنطقة تقل بمقدار ٤٥ في المائة عن مستويات الثمانينات، و ١٠ في المائة عن أدنى مستوى تحقق في فترة الركود الكبير في عام ١٩٣٢. إن خطورة المشكلة التي نبه إليها رئيس الجمعية العامة تهدد استمرار الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك لم يجر الالتفات إليها بشكل فعلي في الدوحة ولا في مونتيري ولا في جوهانسبرغ، ولم تحظ بالاهتمام الواجب من قبل المؤسسات

المالية الدولية، التي لم تتحرك إلا بتقديم مبادرات جزئية، مدللة بذلك على افتقارها إلى الترابط في هذا الشأن. ولذلك يجب الآن على البلدان المتقدمة تناول هذه المسالة بعزم، وتزويد الصندوق المشترك للسلع الأساسية بالموارد اللازمة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، دون إغفال اتخاذ تدابير أطول أجلا لدعم القدرة على العرض لدى البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. ويجب كذلك توفير الموارد اللازمة للأونكتاد وتعزيز عمله.

١٤ - وفي هذا الصدد، ترحب البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية باستنتاجات مجلس التجارة والتنمية، وبالتوصيات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالمسائل ذات الصلة بالسلع الأساسية، وتؤيد الاقتراح الذي مؤداه تحويل هذا الفريق إلى جهاز استشاري دائم للأمم المتحدة في هذا الشأن.

١٥ - إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعترف بالتقدم الملحوظ للبلدان النامية في تحمل مسؤولية مسيرتها الاقتصادية، وإن كانت درجة مشاركتها في الاقتصاد العالمي تتوقف أيضا على اتخاذ المجتمع الدولي تدابير تكميلية. ولذلك فإن المأمول أن تخرج الدورة الحادية عشرة للأونكتاد بتوصيات ومبادرات محددة، حتى تصبح التنمية مكونا أساسيا في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

١٦ - **السيد ديارا** (مالي): قال إن وفده يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن مسألة السلع الأساسية مهمة للكثير من البلدان النامية، فهي التي تمدها بالجزء الأكبر من الدخل الآتي من التصدير، فتسهم بذلك في النمو الاقتصادي والتنمية. إن القطن يشغل محلا ذا أولوية في مالي التي لا تملك الكثير من الموارد اللازمة لدعم التنمية. أما اليوم، فإن هذا المنتَج الذي كان في الماضي مصدر ثروة للبلد أصبح الآن من عوامل الافتقار، وخصوصا في الأعوام الثلاثة الماضية التي وصلت فيها الأسعار إلى أدنى مستوى منذ ما يقرب من ٣٠ عاما. وهذا يرجع إلى سياسة الإعانات الزراعية التي يتبعها بعض البلدان المتقدمة، والتي هي السبب الرئيسي لاضطراب نظام السوق العالمي ولضياع أرباح هائلة على مالي. ومن ناحية أخرى، شدد المتكلم على العواقب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك بالنسبة إلى ١٥ مليون شخص، منهم مليونا منتج يعيشون على القطن مباشرة. وتؤدي هذه الحالة إلى الفقر في عالم الريف في أفريقيا، وبوجه خاص في مناطق إنتاج القطن.

١٧ - وتشير دراسة حديثة أجرتها اللجنة الاستشارية الدولية للقطن إلى أن إلغاء الإعانات المقدمة إلى القطن سيترجم إلى زيادة في دخل فلاحي مالي الذين يزرعون القطن بنسبة تزيد على ٣١ في المائة. والمفارقة في هذا الوضع هي أن المنتج الأفريقي لا يمكنه أن يعيش على القطن رغم أنه أكثر قدرة على المنافسة، وذلك لأن قواعد التجارة الدولية التي حددتها منظمة التجارة العالمية قد وهنت بسبب الإعانات الضخمة التي تقدم إلى المنتجين الأوروبيين والأمريكيين والآسيويين. ويتمثل الأثر الوبيل لهذه الإعانات في أنها تؤدي إلى الإفراط في الإنتاج، وإلى تدهور السعر العالمي للقطن، وهذا ما ينعكس بقسوة على بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو وبنن وتشاد، التي يدرّ عليها القطن ما بين ٤٠ و ٨٠ في المائة من حصائل التصدير. وإزاء التدهور المستمر لاقتصادات هذه البلدان والأخطار التي تتعرض لها حياة سكانها ودوام مصادر الإنتاج فيها، فإن بلده يرفع صوته محذرا من الخطر ومطالبا بالعثور على حل عادل ومنصف لمشكلة منتجي القطن الأفارقة. وتقع في هذا السياق أيضا المبادرة القطاعية الخاصة بالقطن، التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. ففي كانكون، طلبت البلدان الأربعة المذكورة إنشاء مرفق مؤقت للتعويض، يخدم أقل البلدان نموا المنتجة للقطن فيعوضها عن الخسائر التي تتكبدها بسبب

الإعانات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وحتى الإلغاء التام لكل تدابير الدعم الداخلي والإعانات. وكان الهدف هو التوفيق بين انفتاح الأسواق والإبقاء على مناطق للزراعة قابلة للاستمرار في هذه البلدان. إن إخفاق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية يوضح تردد البلدان المتقدمة في مراعاة التطلعات المشروعة للبلدان الفقيرة فيما يتصل بقواعد تنظيم السوق العالمي والوصول إليه.

١٨ - إن وفد مالي يرحب بامتنان بخطة العمل لصالح منتجي القطن الأفارقة، التي اقترحها الرئيس شيراك في باماكو. وتهدف هذه الخطة إلى تنفيذ برنامج إقليمي لزيادة تنافسية مصادر إنتاج القطن، والتقدم بطرح جديد للسياسة القطنية للاتحاد الأوروبي لا يخل بالأسعار، وتوفير الدعم النشط من الاتحاد الأوروبي للمطالب الأفريقية في جولة الدوحة، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات لتعويض أقل البلدان نموا عن خسائرها في الدخل. ويرحب الوفد أيضا بإنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بمسألة السلع الأساسية، ويثني على تقريره الذي يتضمن توصيات ملائمة تدعمها مالي. ويترقب الوفد باهتمام اتخاذ الجمعية العامة القرارات المناسبة لتطبيق هذه التوصيات.

١٩ - إن مالي موقنة أن مفاوضات جولة الدوحة للتنمية ستستأنف قريبا حتى يصبح السوق العالمي أكثر انفتاحا وإنصافا لخير الأغنياء والفقراء على السواء. وفي هذا الصدد، فإن الدورة الحادية عشرة للأونكتاد التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تتيح للمجتمع الدولي فرصة البرهنة على إرادته السياسية لتنفيذ ما اتُّفق عليه في الدوحة. إن اجتماع كانكون، رغم إخفاقه، كان مهما لأن مجموعة من البلدان النامية برهنت لأول مرة على تضامنها وتمكنت من إحباط توقعات بعض البلدان الغنية.

٢٠ - **السيد غيروس** (بيلاروس): قال إن التجارة الدولية من أهم مصادر المال بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما أنها آلية تدعم اقتصاداتها الوطنية، ولذلك فإن تطورها والمشاركة الفعالة لجميع البلدان في تشغيلها يسهمان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت مزايا عملية تحرير التجارة الدولية عونا للكثير من هذه البلدان على تحقيق نمو اقتصادي، بفضل نمو صادراتها. وأعرب المتكلم، في هذا الصدد، عن أسفه البالغ لإخفاق مفاوضات كانكون التي افتقرت إلى المرونة والاستعداد اللازمين للوصول إلى تسويات معقولة. ولذلك فإن وفده يحث الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على مواصلة هذا الحوار في المستقبل القريب، على أساس الاحترام المتبادل والتقدم بطروح تهدف بوضوح إلى التوصل إلى اتفاق.

٢١ - وترى بيلاروس، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان الأخرى في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، أن الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف يشكل جزءا من استراتيجية التنمية المستدامة، ويعتبر من أولويات سياستها الخارجية. ويضاف إلى ذلك أن الكثير من هذه البلدان في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الذي تراه بيلاروس وسيلة مهمة تبرهن بها للمستثمرين والتجار في جميع أنحاء العالم على موثوقية نظام تجارتها الخارجية بضمان التقيد بالقواعد المتفق عليها دوليا. إن جمهورية بيلاروس لا تزال وفية لالتزامها بالاندماج التام في النظام التجاري المتعدد الأطراف، منذ أن تقدمت بطلبها إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) في عام ١٩٩٣. وقد تمكنت، في هذه الأعوام العشرة من العمل الشاق، من تحقيق تحسينات ملحوظة في بعض المؤشرات الاقتصادية. وأشار المتكلم إلى أن الإصلاح الاقتصادي سيتقدم بمعدل أسرع بكثير إذا واكبه الانضمام السريع إلى منظومة منظمة التجارة العالمية؛ على أنه بعد

أعوام عديدة من المفاوضات، لا تزال بيلاروس خارج المنظمة هي و ٢٤ بلدا آخر، وهو ما يدل على أن عملية الانضمام بحاجة إلى تنظيم أكثر وآجال محددة. وهذه المشكلة تشغل بلده بشدة في ظروف كتلك التي حدث فيها مؤخرا إخفاق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون. إن الخلافات بين البلدان حول برنامج الدوحة تعرّض مفاوضات الانضمام لخطر التعثر، وهو ما حدث قبل مؤتمر الدوحة. والمطلوب أن تستفيد جميع البلدان من مزايا النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٢ - وفيما يتصل بشروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يرى وفده من المناسب أن تكون الشروط المطلوبة من البلدان متفقة مع حالتها الاقتصادية والتزامات أعضاء المنظمة، ويطالب باعتماد نظام فردي لعملية انضمام كل دولة. فقد أدى عدم المرونة في هذا المجال أحيانا إلى وجود أعضاء جدد يتحملون، من ناحية، سلسلة من الالتزامات لا تضفي جاذبية تجارية على البلد، ويساورهم من ناحية أخرى شك داخلي كبير تجاه المنظمة. إننا نحث الأونكتاد على أن تعمل، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، على مواصلة دعم عملية اندماج البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي، بما يتفق والوثائق الختامية للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة ومؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية، من خلال تنفيذ أنشطة استقصائية وإعداد توصيات للحكومات الوطنية.

٢٣ - إن جمهورية بيلاروس، مدفوعة بروح العمل في سياق تحرير التجارة الدولية وللمساهمة في وصول البلدان النامية والأقل نموا إلى الأسواق الدولية، قد قررت توسيع نطاق أفضلياتها التجارية لتشمل عددا أكبر من هذه الدول. وهذا يدل على سعيها إلى إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف حقيقي وشفاف يراعي، بشكل منصف، احتياجات ومصالح وشواغل البلدان الأقل نموا والأضعف. ويأمل وفد بيلاروس أن يتخذ شركاؤها التجاريون في جميع أنحاء العالم، في الوقت ذاته، تدابير مماثلة إزاءها، ويعرب كذلك عن ثقته في إمكان تحقيق تقدم واسع في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن المسائل الأكثر أهمية، بحيث تبسّط عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب.

٢٤ - **السيد غيلمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن من حق كل دولة ذات سيادة أن تختار البلدان التي تشترك وتعمل معها. وليس معنى ذلك الاستخفاف بالقرارات المتعلقة بتقييد العلاقات مع الدول الأخرى، وإن كانت الظروف كثيرا ما لا تسمح بحل آخر. وفي هذا العام، نصب العسكريون في بورما كمينا للجماعة التي كانت ترافق أونغ سان سوكيي، الحاصلة على جائزة نوبل، واغتالوا مناصريها، واعتقلوها مع زعماء آخرين لحزب الرابطة الديمقراطية الوطنية، وهو حزب سياسي كان شعب بورما قد انتخبه بأغلبية ساحقة عام ١٩٩١ لتشكيل حكومة ديمقراطية جديدة. وقد أدانت دول العالم أجمع هذا الاعتداء الفظ، وفرضت الولايات المتحدة جزاءات هي ودول أخرى. إن التهديدات والهجمات الإرهابية، ونزع الملكية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتهديد السلام الدولي، على سبيل المثال، تتطلب ردا حاسما، وتحمل الولايات المتحدة على فرض جزاءات لا بد من النظر إليها من هذا المنظور.

٢٥ - **السيد تان** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن هذه الرابطة كان عليها في الأعوام الأخيرة مواجهة صعوبات بالغة. وقد شرعت بلدان المنطقة في عدة إصلاحات اقتصادية لتنشيط اقتصادها، ولكن تدهور الاقتصاد العالمي أدى إلى انتكاس هذه العملية التي تفاقمت أيضا بظهور وباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). وتواجه الرابطة أيضا التحدي الذي تفرضه القوى

الاقتصادية الجديدة الأخرى فيما يتصل بالتجارة والاستثمارات. ففي عام ٢٠٢٠، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المنطقة بنسبة ١٨ في المائة، لثالث عام على التوالي. وعلى الرغم من ذلك كله، ظلت بلدان الرابطة منفتحة على التجارة وتدفقات الاستثمار، لأنها تعتبر تحرير التجارة أداة مهمة للتنمية.

٢٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اعتمد زعماء المنطقة، وهم يضعون نصب أعينهم هذه المصاعب، إعلان الاتفاق الثاني للرابطة (اتفاق بالي الثاني)، الذي كان من عناصره الأساسية اعتماد إطار لقيام جماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تضم جماعة أمنية، وجماعة اقتصادية وجماعة اجتماعية وثقافية لهذه الرابطة. وتعتبر الجماعة الاقتصادية للرابطة تحقيقا لهدف التكامل الاقتصادي، على النحو المتوخى في ”رؤية عام ٢٠٢٠ لرابطة أمم جنوب شرق آسيا“، وهدفها هو إنشاء منطقة اقتصادية مستقرة ومزدهرة وتنافسية للغاية، فيها انتقال حر للسلع والخدمات والاستثمارات، وتدفق أكثر حرية لرؤوس الأموال، وتنمية اقتصادية منصفة، ويقل فيها الفقر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي بحلول عام ٢٠٢٠. والعمل سيجري أيضا على أن تكون المنطقة قاعدة إنتاج وسوقا وحيدين، وأن يتحول التنوع القائم حاليا إلى فرص لتكامل قطاع الأعمال. وهذا بدوره سيجعل من الرابطة عنصرا أكثر دينمية ورسوخا في سلسلة التوريد العالمي، مع زيادة قدرتها على المنافسة الاقتصادية. وستضم الجماعة الاقتصادية للرابطة آليات وتدابير جديدة لدعم تنفيذ مبادراتها الاقتصادية الراهنة في مجالات من قبيل التجارة الحرة، والاتفاق الإطاري للخدمات، واستثمارات الرابطة، كما ستعجل التكامل الإقليمي في القطاعات ذات الأولوية. وستيسّر الجماعة أيضا تنقل أرباب العمل، والأيدي العاملة الماهرة، والأشخاص ذوي الإمكانيات الواسعة، وستوطد آلياتهم المؤسسية، بما في ذلك تحسين آلية تسوية المنازعات لضمان الحل العاجل وذي الصلة قانونا لأي خلاف ينشأ في المجال الاقتصادي. وستواصل المنطقة، كخطوة أولى صوب إقامة الجماعة الاقتصادية للرابطة، تعزيز تدابيرها الاقتصادية الراهنة في مجال تجارة السلع والخدمات ومجال الاستثمار، ومن هذه التدابير تنفيذ برنامج عمل واضح ونهائي للعمل، بحلول عام ٢٠٠٥، على القضاء على جميع العقبات التجارية غير الجمركية، وإنشاء دائرة استشارية للرابطة لحل المسائل المتصلة بالتجارة والاستثمار، مما سيسهل عمل قطاع الأعمال في المنطقة بأسرها، ويحد من البيروقراطية، ويحل مشاكله في غضون ٣٠ يوما.

٢٧ - ولا تكتفي الجماعة الاقتصادية للرابطة بالتحرير فقط، بل تهتم أيضا بالتنمية من خلال النمو المستدام، ولذلك تحرص على أن يكون التكامل الأكبر للمنطقة مصحوبا بالتعاون التقني والإنمائي، عملا على الحد من الفوارق وتعجيل التكامل الاقتصادي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار، عبر مبادرة الرابطة للتكامل وخريطة الطريق لهذا التكامل، بحيث يجري تقاسم منافع التكامل في المنطقة، وتتمكن جميع البلدان الأعضاء في الرابطة من تحقيق التنمية بشكل موحد.

٢٨ - ومع التقدم صوب المزيد من التكامل الاقتصادي، تواصل الرابطة إقامة علاقات خارجية وفقا لاتجاهاتها، وهو ما رحب به قادة المنطقة في مؤتمر قمتهم الأخير في بالي (إندونيسيا). وتتفاوض الرابطة الآن بشأن اتفاقات للتجارة الحرة والمشاركة الاقتصادية الأوسع مع الصين واليابان وأستراليا ونيوزيلندا. وفي مؤتمر القمة هذا، أعلنت جمهورية كوريا تشكيل فريق من الخبراء سيتولى دراسة التدابير اللازمة لزيادة تعاون بلده الاقتصادي مع الرابطة، بما في ذلك احتمال إبرام اتفاق للتجارة الحرة. وتهدف مبادرة الرابطة للأعمال التجارية إلى إقامة علاقات تجارية واستثمارية أوثق مع

الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت ذاته، اتفقت الرابطة والولايات المتحدة على مبادرة تجارية عبر إقليمية لتيسير زيادة المعاملات والاستثمارات بين المنطقتين. وستكون هذه الاتفاقات التجارية بمثابة العنصر الأساسي والحفاز لمواصلة تحرير التجارة على الصعيد العالمي.

٢٩ - وعلى المستوى الدولي، ما زالت بلدان الرابطة مهتمة بتعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية واندماجها في الاقتصاد العالمي. ويهم هذه البلدان المشاركة في عملية التفاوض المتعددة الأطراف، لأنها ستكون المستفيد الرئيسي من نظام تجاري أكثر انفتاحا وإنصافا. ومع أن الرابطة تأسف لإخفاق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإبرام اتفاق يعكس مصالح ومشاكل البلدان النامية، فإنها تؤكد من جديد سعيها إلى مواصلة التفاوض في إطار جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. ولذلك فإن الجماعة الاقتصادية للرابطة ستنضم إلى الأسواق المكوّنة للرابطة لجذب مزيد من الاستثمارات، وتعزيز التجارة، ومواصلة تهيئة الفرص لإقامة علاقات اقتصادية مهمة مع سائر الجهات الفاعلة. وترى الرابطة أن التجارة ليست هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة لزيادة التنمية الوطنية المستدامة للبلدان والخيرات لسكانها. وفي هذا السياق، تأمل الرابطة أن تكون الدورة الحادية عشرة القادمة للأونكتاد فرصة للنظر في الفوارق الموجودة في السوق الدولية، والقيود الهيكلية، وقلة القدرة الإنتاجية للبلدان النامية وضعفها إزاء البيئة المالية والاقتصادية الخارجية، وللمساهمة في إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف موجه صوب التنمية.

٣٠ - **السيد باوليليو** (أوروغواي): تكلم باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب والدولتين المنتسبتين بوليفيا وشيلي، فقال إنه منذ اعتماد إعلان الألفية، بدأ تراجع النمو الاقتصادي والتجارة الدولية، وتتحمل البلدان النامية أسوأ جانب في هذا التباطؤ. إن جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر تصطدم بممارسات تنحرف بالتجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وتقيد وصول الصادرات من هذه المنتجات، وتخلق فوائض في الإنتاج.

٣١ - إن التجارة الحرة ركيزة للتنمية، وتعمل السوق المشتركة للجنوب بدأب على زيادة الفرص التجارية لقطاع التصدير. إن المطلوب أسواق مفتوحة، وقواعد ونظم منصفة تكفل التمتع بفوائد المزايا المقارنة الوطنية. ومن الضروري إدراج الزراعة بشكل كامل في قواعد التجارة الحرة. إن تحرير التجارة الزراعية، الذي بدأ مع انعقاد جولة أوروغواي بشأن الزراعة، قد أبقى على أوجه للتباين والانحراف تحول دون نشوء تجارة عادلة ومنصفة وقادرة على الإسهام الفعال في التنمية. ومن المحتم الاستفادة من الفرص التي تتيحها المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، فيما يتصل بالزراعة والوصول إلى الأسواق، وتعزيز القواعد والنظم الموجهة صوب القضاء على الممارسات التي تنحرف بمسار التجارة الدولية، وتحقيق مزيد من الشفافية، وتحسين آليات تسوية المنازعات التي تحمي أقل البلدان نموا. إن الولاية المعتمدة في الدوحة تتسم بأهمية محورية للوفاء بالالتزامات الدولية المتفق عليها. وستساعد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد على تقييم التقدم الحادث في جولة الدوحة، والبحث النقدي للتفاعل بين التدفقات العالمية للاستثمارات والتجارة.

٣٢ - **السيد ليسلي** (بليز): قال إنه يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وغيانا باسم الجماعة الكاريبية. ويجب توجيه التجارة صوب التنمية. ويعتبر انفتاح الاقتصادات وزيادة التجارة من العوامل المهمة التي يمكن أن تؤثر بقدر كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبصفة خاصة الحد من الفقر. ومع أن البلدان النامية هي المسؤولة أساسا عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية،

فإنها تحتاج إلى قدر كبير من المساعدة والتعاون من جانب البلدان المتقدمة.

٣٣ - إن التجارة وحدها يمكن أن تخدم أفقر الفقراء إذا روعيت عوامل معينة تساعدهم على المشاركة في التجارة على قدم المساواة. ويمكن للتجارة الحرة غير المنظمة أن تهمّش الاقتصادات الصغيرة النامية. فبالنسبة إلى الكثير من هذه الاقتصادات، أدى تحرير التجارة إلى فقد الأسواق وتزايد الفقر. ومن هنا أصبح من الضروري، كما قال في كانكون وزير الاستثمارات والتجارة الخارجية لبليز، تهيئة الظروف المواتية لأصغر الاقتصادات؛ ومن الممكن اعتماد ترتيبات تكفل المعاملة الخاصة والمتميزة التي لا غنى عنها للبلدان النامية إذا استمرت المعاملة التفضيلية لفترة مناسبة من الوقت، وإذا حصلت البلدان النامية على ما تحتاج إليه من المساعدة التقنية وبناء القدرات.

٣٤ - أما الاقتصادات المتقدمة فإنها في وضع أفضل يمكّنها من مواجهة عمليات التكيف الضرورية لتحرير التجارة بحق. وإذا كان يصعب على الاقتصادات الصغيرة اتخاذ تدابير مثل إلغاء الإعانات الزراعية، فإنها تتعرض للخطر بسبب الإلغاء المفاجئ للمعاملة التفضيلية السارية.

٣٥ - وذكّر المتكلم بما ورد عند مناقشة تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ من أنه لا يمكن بناء عالم مستقر ومزدهر إذا لم يكن هناك سعي إلى حل المشاكل المتزايدة المتمثلة في عدم المساواة والإجحاف. ومن هنا فإن بليز تحث جميع الأطراف على تركيز اهتمامها ليس على التجارة في حد ذاتها ، بل على التجارة باعتبارها وسيلة تحقق لفقراء العالم العدل وحياة أفضل.

٣٦ - **السيد جيني** (إندونيسيا): قال إن وفده يؤيد كل التأييد البيانات التي أدلى بها المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأستراليا باسم مجموعة كيرنز، وسنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣٧ - إن جميع البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية، تحتاج إلى التجارة من أجل نموها الاقتصادي، ولذلك يتعين إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف فعال يكون منفتحا، ومنصفا، وقابلا للتنبؤ به، وغير تمييزي، ومنظما. إن النظام التجاري الدولي الراهن يعرقل باستمرار جهود البلدان النامية، ولذلك فإن الحاجة ماسة إلى إدخال تغييرات أساسية لمعالجة اختلالات هذا النظام، ويمكن للأونكتاد الاضطلاع بدور مهم في هذا الشأن عن طريق التوعية وتحقيق توافق آراء فيما يتعلق بالتجارة وآثارها على التنمية.

٣٨ - إن الأسواق المتقدمة تجد الحماية في الأنصبة، والحواجز الجمركية، والقيود ذات الصلة بالنوعية، وهي قيود تمنع دخول المنتجات الزراعية للبلدان النامية. إن الزراعة مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الكثير من هذه البلدان، ومن الحيوي اتخاذ تدابير لإلغاء هذه الحواجز. ولا بد من أن تكون التجارة حرة ونزيهة. وتحتاج البلدان النامية إلى الحصول على المساعدات لتتوافر لها القدرة على إنتاج أصناف تستوفي الاشتراطات التجارية للبلدان المتقدمة. والحاجة ماسة الآن إلى اتخاذ البلدان المتقدمة موقفا أوضح، وإلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي راسخ حتى تكون جولة الدوحة جولة للتنمية بحق. ومن الضروري تحقيق مشاركة الجميع، وهذا يقتضي توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، فهما معا في خدمة المجتمع المتعدد الأطراف. إن إندونيسيا تحث مرة أخرى البلدان المتقدمة على أن تعمد، بروح من التعاون الصادق، إلى تفعيل كل طاقاتها من أجل عالم أفضل من خلال التجارة الحرة النزيهة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.